

نائب رئيس الهيئة

كتاب دوري

رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٠

بشأن تقدير مبالغ التأمين (القيمة السوقية العادلة) للأصول عند الإصدار الجديد أو عند التجديد لعمليات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات

في إطار سعي الهيئة لضمان سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وتنظيمها وتنميتها والحفاظ على حقوق المتعاملين معها، وفي ضوء شكاوى بعض العملاء من إنخفاض مبالغ التعويضات المسددة لهم عند تحقق الخطر عن مبالغ التأمين المنصوص عليها بوثائق التأمين والتي تأتي نتيجة عدم مراعاة تقدير القيمة الحقيقية لمحل التأمين (مبلغ التأمين) في ضوء القيمة السوقية أو تقديرات خبراء المعاينة سواء عند الإصدار أول مرة أو عند التجديد بحيث تتناسب التغطية التأمينية مع قيمة الأصل محل التأمين، فضلاً عن عدم الالتزام بإجراء المعاينة الدورية خلال فترة سريان التغطية التأمينية وذلك وفقاً لما تضي به أحكام المادة ٤٨ مكرر ٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١.

وعليه فإن الهيئة تؤكد على التزام شركات التأمين بما يلى:

- ١- مراعاة الأسس الفنية السليمة عند تقدير مبالغ التأمين للأصول المؤمن عليها سواء عند الإصدار أو التجديد.
- ٢- إجراء المعاينة الدورية لمحل التأمين بحيث تتناسب التغطية التأمينية مع قيمته الحقيقة، مع متابعة تنفيذ المؤمن له للتوصيات وتدابير الوقاية التي ترد في تقارير المعاينة.

نائب رئيس الهيئة

المستشار / رضا عبد المعطي



تحرير فى : ٢٠٢٠/٤/١٥

